

أثر القراءات القرآنية في المخالفة بين الوظائف النحوية دراسة نحوية دلالية في الدرامصون في علوم الكتاب
المكنون للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)

د. إبراهيم غازي مناوور الحربي

الأستاذ المشارك في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

bas1436el@gmail.com

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٨/١٩م

تاريخ تسلّم البحث: ٢٠٢٥/٨/١م

المخلص:

يتناول هذا البحث أثر القراءات القرآنية في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية في "تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وتكمن أهمية هذا البحث أنه يتعلّق بالقراءات القرآنية، وبيان العلاقة بينها، وبين علم النحو، ويهدف البحث إلى إبراز أثر القراءات القرآنية في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية في الأسماء، والأفعال، وبيان اختلاف الأوجه الإعرابية، وأثرها الدلالي في النص القرآني، وبيان موقف السمين الحلبي من وقوع هذه المخالفة بين الوظائف النحوية.

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وقمت بجمع المادة العلمية، وتفسيرها وتحليلها، وبيان الآراء النحوية في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: أنّ تفسير الدر المصون من أعظم التفاسير التي عاجلت معظم القضايا النحوية، واهتم بتوجيه القراءات القرآنية التي لها أثر كبير في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية، واستحدثت بعض القواعد النحوية، كقاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية؛ حملاً للرجاء على التمني، وجواز رفع الفعل المضارع على الاستئناف، أو نصبه بإضمار "أن"، أو جزمه على العطف، ونصب الفعل المضارع بعد "أن" المخففة من الثقيلة المسبوقة بفعل من أفعال الرجحان، وغيرها من القواعد.

وقد قام البحث على مقدمة فيها بيان أهمية الموضوع، وخطته، ومنهجه، ثم تمهيد فيه بيان المقصود بالوظائف النحوية، وأهميتها في السياق، ثم مبحثين، الأول: المخالفة في الأسماء وأثرها الدلالي، والثاني: المخالفة في الأفعال وأثرها، ثم خاتمة فيها أبرز نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، المخالفة، الوظائف النحوية، الأسماء، الأفعال.

**The Impact of Quranic Readings on the Discrepancy between
Grammatical Functions: A Grammatical Semantic Study in Al-Durr Al-
Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun by Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH)**

Dr. Ibrahim Ghazi Manawir al-Harbi

Associate Professor, College of Arts and Humanities, Taibah University
Saudi Arabia

bas1436el@gmail.com

Date of Receiving the Research: 1/8/2025 Research Acceptance Date: 19/8/2025

Abstract:

This research examines the impact of Quranic readings on the occurrence of discrepancies between grammatical functions in the interpretation of "Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun" (The Preserved Pearls in the Sciences of the Reserved Book) by Al-Samīn Al-Halābī (d. 676 AH). The importance of this research lies in its focus on Quranic readings and the relationship between them and the science of grammar. The research aims to highlight the impact of Quranic readings on the discrepancies between grammatical functions in nouns and verbs, to demonstrate the differences in grammatical aspects and their semantic impact in the Quranic text, as well as to clarify Al-Samīn Al-Halābī's position on the occurrence of these discrepancies between grammatical functions.

I relied on the descriptive-analytical approach, collecting, interpreting and analyzing the scientific material, and presenting the grammatical opinions on the occurrence of discrepancies between grammatical functions.

Among the most important findings of the research are that Tafsir al-Durr al-Masun is one of the most significant commentaries that addressed most of the grammatical issues. It focused on directing Quranic readings, which have significant impact on the occurrence of discrepancies between grammatical functions. It also introduced some grammatical rules, such as the rule of placing the present tense verb in the accusative case linked to the causal fa', based on hope as a wish; permission to raise the present tense verb as a resumption, placing it in the accusative case by implying "anna," or placing it in the jussive case as a conjunction; placing the present tense verb in the accusative case after the lightened "anna" from the heavy "anna" preceded by a verb of preponderance, among other rules.

The research consisted of an introduction explaining the importance of the topic, its plan, and its methodology. It then included a preface explaining the intended meaning of grammatical functions and their importance in context. It was then divided into two chapters: the first: discrepancy in nouns and its semantic impact, and the second: discrepancy in verbs and its impact. Finally, it concluded with the most prominent findings of the research.

Keywords: *Quranic readings, discrepancies, grammatical functions, nouns, verbs.*



المقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وبعد:
فإن القرآن الكريم آخر رسالات السماء إلى الأرض، أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين؛ لتدبر آياته، والعمل بما جاء فيه، فهو نور للمتمقين، وهدى للعالمين.

وقد جاء هذا البحث ليبيّن أثر القراءات القرآنية في المخالفة بين الوظائف النحوية، فمما لا شك فيه أن للقراءات القرآنية دوراً كبيراً في اختلاف الوظائف النحوية؛ الذي أدّى بدوره إلى اختلاف المعنى الدلالي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث أنه يتعلّق بالقراءات القرآنية، وبيان أثرها في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية المختلفة، وكذلك يبرز العلاقة الكبيرة بين علم القراءات وعلم النحو.

أسئلة البحث:

ينحصر البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:
ماهي الوظائف النحوية؟ وما أثر القراءات القرآنية في وقوع المخالفة بين هذه الوظائف؟
وما الأثر الدلالي الناتج من وقوع هذه المخالفة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:
١. بيان مفهوم الوظائف النحوية، وأثرها في السياق.
٢. الكشف عن أثر القراءات القرآنية في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية.
٣. بيان الأثر الدلالي الذي نتج عن المخالفة بين الوظائف النحوية.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تحدثت عن القراءات القرآنية، وأثرها في النحو، ومنها:
١. أثر النحو في توجيه القراءات القرآنية، للدكتورة: مشاعر محمد أحمد، منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا، العدد: ٢٣، عام ١٤٤١هـ.
٢. أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، للدكتور: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨م.

٣. أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي- دراسة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري، للدكتور: نور الدين دريم، مجلة أمارات، الجزائر، ٢٠١٧م.
٤. أثر المسائل النحوية في إبراز المعنى واتساعه في القراءات القرآنية، للدكتور: يوسف زواوي، مجلة أفانين الخطاب، المجلد: ٢، العدد: ١، ٢٠٢٢م.
- أما موضوع هذا البحث، وهو أثر القراءات القرآنية في المخالفة بين الوظائف النحوية في الدر المصون، فلم، أجد من تطرّق له.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بدراسة القراءات القرآنية التي وقعت فيها المخالفة بين الوظائف النحوية، وتحليلها تحليلًا نحويًا، ودلاليًا.

خطة البحث:

يقوم البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

المقدمة: فيها أهمية الموضوع، وأسئلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة.

التمهيد: وجاء الحديث فيه عن مفهوم الوظيفة النحوية، وأهميتها في السياق.

المبحث الأول: المخالفة في الأسماء، وأثرها الدلالي.

المبحث الثاني: المخالفة في الأفعال وأثرها الدلالي.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

قائمة المصادر والمراجع.



تمهيد: الوظيفة النحوية، وأهميتها في السياق:

الوظيفة النحوية: هي ما تؤديه إحدى الكلمتين بالنسبة إلى الكلمة الأخرى بكونها فعلاً لها، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو نعتاً، وغير ذلك، وقد أطلق عليها عبد القاهر الجرجاني مصطلح معاني النحو. (١)

ونجد أن الكلمة التي تقع في كل باب من أبواب النحو تؤدي وظيفة ذلك الباب، فوظيفة الفاعلية يؤديها الفاعل، والمفعولية يؤديها المفعول، والحالية يؤديها الحال، والتفسير يؤديها التمييز، وهكذا. (٢)

وقد اعتمد النحاة على السياق اللغوي الذي يتمثل في الشاهد النحوي، أو التركيب في بيان الوظيفة النحوية، ولجأوا إلى الاعتماد على قرائن أخرى تشير إلى تلك الوظيفة عند تعذر ظهور العلامة الإعرابية.

ومن النحاة الذين اعتمدوا على سياق النص بمفهومه الحديث العالم الجليل الفراء (ت ٢٠٧هـ)، فقد عدّ القرآن نصّاً واحداً، ونظر إلى القراءات القرآنية على أنها جزء من سياق النص. (٣)

وقال كمال بشر: "أمّا وظائف الحركات على المستوى النحوي فهي ذات خطر وشأن، ويكفي أن ندرك أن الإعراب في جملته يقوم على الحركات، فهي علاماته الأصلية في كل الحالات، وهي كذلك دالته في الإعراب "النائب" في معظم الحالات، كما أن الاختلاف في حركات الإعراب دليل الاختلاف في الوظيفة النحوية للكلمة" (٤)

وقد ذكر الجرجاني أن نظم الحروف من الكلمة لا يتم بمراعاة معنى في النفس، وإنما يجري بمجرد تواليها في النطق، وضم بعضها إلى بعض، أما نظم الكلام في التعبير فإنه لا يتم بتواليه كيفما اتفق، وإنما يتم باقتفاء آثار المعاني فيترتب على حسب ترتيبها في النفس، فالأصل إذاً أن

(١) ينظر دلائل الإعجاز، ص ٨

(٢) ينظر أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور فاضل الساقى، ص ١٦٤.

(٣) أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، لمحمد سالم، ص ١٦ (بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ)

(٤) دراسات في علم اللغة، ص ٢٠٢.

تُعمل الفكر فتتوخى الترتيب في المعاني، فإذا كان لك ذلك أتبعها الألفاظ وقفوت بها آثارها، ومتى فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف الفكر في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك فتساوق بحكم أنها خدّم للمعاني وتبع لها. (٥)

ويبين الدكتور تمام حسان أنّ التماسك والتوافق أثران من آثار التأثير السياقي الملحوظ في تركيب الجملة، وهناك علاقات متبادلة بين الفعل والفاعل، والمفعول في "ضرب محمد عليا"، والتطريز اللغوي، أو القيم الخلافية التي تميز كل باب في السياق عن الأبواب الأخرى مسؤول إلى حد كبير عن رفع "محمد"، ونصب "علي" ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو، سبب في اختلاف حركات الإعراب، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول، ونصب الثاني. (٦)

وذكر أنّ من العلماء من فطن لهذا، وقال به، ومنهم ابن مضاء عندما تحدث عن نصب "زيد" ورفع في قولهم: "أزيداً لم يضربه إلا هو" وقولهم: "أزيداً لم يضربه إلا هو" فقال: "وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعاني، وجعلت اختلاف الألفاظ في الغالب دليلاً على اختلاف المعاني، فإنه يميز الرفع والنصب في كل واحدة من المسألتين؛ لأنّ زيداً فاعل ومفعول، فالرفع باعتبار كونه فاعلاً، والنصب باعتباره كونه مفعولاً... إلخ". (٧)

ويقول: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، أي لا تجمع بينهما، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك، ووجب له شرب اللبن". (٨)

وقد علّق الدكتور تمام حسان على هذا القول فقال: "فابن مضاء هنا يجعل اختلاف الحركات لاختلاف المعاني الدلالية، ولو أنصف لجعلها لاختلاف الوظيفة النحوية التي يؤديها "تشرب" في الجملة، سواء أكانت هذه الوظيفة عطفاً، أم استئنافاً، أم غير ذلك. فاختلاف

(٥) ينظر دلائل الإعجاز ص ٤٩

(٦) ينظر مناهج البحث في اللغة ص ٢٠٦

(٧) الرد على النحاة ص ١٢٦

(٨) المرجع السابق ص ١٤٧

الوظيفة مؤثر في الجملة إلى حد كبير، وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطيرز اللغوي، والقيم الخلافية" (٩)

ومن المعلوم أنّ أهمية الإعراب، وقيمتها تكون في الإبانة عن المعاني الوظيفية في سياق الكلام، قال الزجاجي: "إنّ الأسماء لما كانت تَعَوُّزُهَا المعاني، وتكونُ فاعلة أو مفعولة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيثها أدلة على هذه المعاني، جُعِلَتْ حركاتُ الإعرابِ فيما تُنبئُ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، فدلُّوا برفعِ زيدٍ على أنّ الفعلَ له، وبنصبِ عمرو على أنّ الفعلَ واقعٌ به... وكذلك سائرُ المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ لِيَتَسَّعُوا في كلامهم، ويُقدِّموا الفاعلَ إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكونُ الحركاتُ دالة على المعاني" (١٠).

المبحث الأول: المخالفة في الأسماء وأثرها الدلالي:

عند النظر في اختلاف إعراب الاسم في القراءات القرآنية بين الرفع، والنصب نلاحظ اختلاف المعنى الدلالي ففي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢] قرأ الجمهور: "الحمد" بالرفع (١١) على الابتداء، والجار والمجرور هو الخبر، ويتعلق الجار والمجرور بمحذوف هو الخبر في الحقيقة، وذكر السمين الحلبي أن المحذوف يمكن تقديره اسماً أي: الحمد مستقر لله، وهو المختار، ويمكن أن يكون فعلاً أي: استقر لله. (١٢) وقد قرئ شاذاً: "الحمد" بالنصب (١٣)، وفيه وجهان: (١٤)

الأول: أن يكون منصوباً على المصدرية، ثم حُذِفَ العامل، وناب المصدر منابه، كقولهم: حمداً وشكراً لا كفراً، والتقدير: أحمد الله حمداً، وهو مصدر ناب عن جملة خبرية، وقد رجّح السمين الحلبي هذا الرأي.

(٩) مناهج البحث في اللغة ص ٢٠٦-٢٠٧.

(١٠) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩.

(١١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد الدمياطي ص ١٦٢

(١٢) ينظر الدر المصون ١/ ٣٦

(١٣) ينظر معاني القرآن للقرآن ١/ ٨

(١٤) ينظر الدر المصون ١/ ٣٩

وذكر الطبري: أن في ضمنه أمر عباده أن يشنوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمد لله. (١٥)
الثاني: أنه منصوب على المفعول به أي: اقرأوا الحمد، أو اتلوا الحمد.
وذهب السمين الحلبي (١٦) إلى أن قراءة الرفع أمكن، وأبلغ من قراءة النصب؛ لأن الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدل على الثبوت، والاستقرار بخلاف النصب فإنه يدل على التجدد، والحدوث، ولذلك قال العلماء: إن جواب خليل الرحمن عليه السلام في قوله تعالى حكاية عنه: ﴿قَالَ سَلَّمَ﴾ [سورة هود: ٦٩] أحسن من قول الملائكة: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [سورة هود: ٦٩]، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [سورة النساء: ٨٦].

وقال النحاس إن قراءة الرفع تدل على العموم، وثبات المعنى فقال: "ويقال: الحمد خبر، وسبيل الخبر أن يفيد، فما الفائدة في هذا؟ والجواب عن هذا: أن سبويه قال: إذا قال الرجل الحمد لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قوله: حمدت الله حمداً، إلا أن الذي يرفع الحمد يُخبر أن الحمد منه، ومن جميع الخلق لله تعالى، والذي ينصب الحمد يُخبر أن الحمد منه وحده لله تعالى" (١٧)

فإذا أمعنا النظر في الفارق الدلالي بين قراءة الرفع، والنصب وجدنا أن النصب إشعار بالفعل الدال على التجدد، والحدوث، وفيه معنى الطلب، أو الحث، أما الرفع فيدل على التقرير، والثبوت فالحمد ثابت لله في كل حال وزمان؛ لذلك كان التقدير مع النصب: نحمد الله حمداً، ومع الرفع: الحمد ثابت أو مستقر.

وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٧].

فقوله: "غشاة" مبتدأ نكرة؛ وجاز ذلك؛ لأن النكرة إذا كان خبرها ظرفاً، أو حرف جر تام، وقُدِّم عليها جاز الابتداء بها، وتقديم الخبر حيثن واجب؛ لتصحيحه الابتداء بالنكرة،

(١٥) ينظر جامع البيان ١/ ١٣٧

(١٦) ينظر الدر المصون ١/ ٣٦

(١٧) معاني القرآن، ١/ ٥٧

وتكرار حرف الجر هنا للتأكيد، أو للإشعار بتغاير الختمين، وهو أن ختم القلوب مغاير لختم الأبصار. (١٨)

أما قراءة: "غشاوة" بالنصب فهي شاذة (١٩)، وذكر السمين الحلبي أن فيه ثلاثة أوجه: (٢٠)
الأول: على إضمار فعلٍ لائق، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة، وقد صرح بهذا العامل في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِمْ غُشَاوَةً﴾ [سورة الجاثية: ٢٣].

والثاني: الانتصاب على إسقاط حرف الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة، ثم حُذِفَ حرفُ الجر فانتصب ما بعده.

والثالث: أن يكون «غشاوة» اسماً وُضِعَ موضع المصدر الملاقي لختم في المعنى، لأنَّ الختم والتغشية يشتركان في معنى السُّتْرِ، فكأنه قيل: «وَحَتَمَ تَغْشِيَةً» على سبيل التأكيد، فهو من باب «قَعَدْتُ جُلُوساً» وتكون قلوبهم، وسمعهم، وأبصارهم محتوماً عليها مُغْشَاةً.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن قراءة الرفع أولى؛ لأن النصب إما أن تحمله على "ختم" الظاهر، فتكون بذلك قد حُلّت بين حرف العطف، والمعطوف به، وهذا إنما يجوز في الشعر، وإما أن تحمله على فعل يدل عليه "ختم" تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة، وهذا الاستعمال لا يكاد يوجد في حال سعة ولا اختيار. (٢١)

ف نجد أنَّ الختم في الآية الكريمة على القلوب والأسماع وليس على الأبصار، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى في آية أخرى: ﴿وَحَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِمْ غُشَاوَةً﴾ [سورة الجاثية: ٢٣].

أما أبو حيان فرجح قراءة النصب؛ ليشمل الكلام الإسنادين: إسناد الجملة الفعلية، وإسناد الجملة الابتدائية، فهو أكد؛ لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والاسمية تدل على الثبوت، وتقديم الفعلية أولى؛ لأن فيها أن ذلك قد وقع، وفرغ منه. (٢٢)

(١٨) ينظر الدر المنصور ١/ ١١١

(١٩) ينظر الكشاف للزنجشري ١/ ٩٢

(٢٠) ينظر الدر المنصور ١/ ١١١-١١٢

(٢١) ينظر الحجة للقراء السبعة ١/ ٣٠٩

(٢٢) ينظر البحر المحيط، ١/ ٣٢

ونستنتج أن قراءة "غشاوة" بالرفع تدل على الوصف الثابت، أي: أن على أبصارهم غشاوة دائمة، وهو تقرير لحالة الكفر والعمى المعنوي، أما قراءة النصب فهي للحدوث بمعنى أنه تعالى جعل على أبصارهم غشاوة بسبب كفرهم، وطغيانهم فهي عقوبة لهم والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿فَلَنَأْخُذَهُمْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٣٨].

قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ يجوز أن يكون جواباً للشرط، فيكون في محل جزم، وأن يكون خبراً لـ «مَنْ» إذا جُعِلَتْ موصولة، وهو أولى؛ لمقابلته بالموصول في قوله: {والذين كفروا} فيكون في محل رفع، و «لا» يجوز أن تكون عاملة عمل ليس، فيكون «خوفٌ» اسمها، و «عليهم» في محل نصب خبرها، ويجوز أن تكون غير عاملة فيكون «خوفٌ» مبتدأ، و «عليهم» في محل رفع خبره. وذهب السمين الحلبي إلى أن هذا أولى مما قبله لوجهين: (٢٣) أحدهما: أن عملها عمل ليس قليل.

والثاني: أن الجملة التي بعدها وهي: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ تُعَيَّنُ أن تكون «لا» فيها غير عاملة لأنها لا تعمل في المعارف، فَجَعَلَهَا غير عاملة فيه مشاكلة لما بعدها. وقرئ: "خوف" بغير تنوين (٢٤)، وذهب السمين الحلبي أن الأحسن فيه أن تكون الإضافة مقدرة أي: خوف شيء، وقيل: لأنه على نية الألف واللام، وقيل: حذف التنوين للتخفيف. وقرئ: "خوف" بالبناء على الفتح (٢٥)؛ لأن ذلك للتبرئة وهي أبلغ في النفي. وقد رُجِّحت قراءة الرفع؛ لأنه عُطِفَ على "خوف" ما لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو قوله: "ولا هم" وهو معرفة، و «لا» لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يكون المعطوف عليه كذلك؛ لتشاكل الجملتان، ومما رجَّح الرفع أيضاً المعنى؛ لأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية، وليس المراد ذلك، بل المراد نفيهم في الآخرة. (٢٦)

(٢٣) ينظر الدر المنصور ١/٣٠٣

(٢٤) ينظر إتحاف فضلاء البشر ١/١٧٦، والنشر في القراءات العشر ٢/٢١١

(٢٥) ينظر المرجعان السابقان نفس الصفحة.

(٢٦) ينظر الدر المنصور ١/٣٠٣

وقد جاء السياق لنفي الجنس؛ تخصيصاً من ناحية مقام المدح، وكذلك قوله: (ولا هم يحزنون) فإذا كانوا لا يحزنون؛ فإنهم لا خوف عليهم، فدلّت القرائن على نفي الخوف، وجاء بـ "لا" النافية للجنس في قراءة الفتح.

ونستنتج أن قراءة الرفع هنا تدل على ثبوت نفي الخوف عنهم، وتفيد الاستمرارية، والتقريب بأن المؤمنين لا خوف عليهم في الدنيا، والآخرة، وهي أبلغ من قراءة الفتح؛ لأنها تقرير لانتفاء جنس الخوف عنهم، أما قراءة الفتح فهي أقل دلالة على الثبوت من قراءة الرفع.

وقال تعالى: ﴿صَبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٣٨].
الصَّبْغَةُ لغة: ما يُصْبَغُ به (٢٧)، وهي اللون، والمقصود بها هنا الأثر البالغ الوضوح الذي يتركه الإيمان في النفس، فهي استعارة جميلة: كما أن الصبغ يغير اللون ظاهرياً؛ فإن دين الله يغيّر الإنسان داخلياً وخارجياً.

قوله تعالى: ﴿صَبْغَةَ اللَّهِ﴾ قرأ الجمهور «صبغة» بالنصب (٢٨)، وقد ذكر السمين الحلبي أن فيها أربعة أوجه:

الأول: أن انتصابها انتصاب المصدر المؤكّد، وهو اختيار الزمخشري، ولكن اختلف حينئذٍ عن ماذا انتصب هذا المصدر؟ فقليل عن قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ وقيل: عن قوله: ﴿فَقَدْ أَهْتَدَوْا﴾. الثاني: أن انتصابها على الإغراء أي: الزموا صبغة الله.

الثالث: أنها بدلٌ من «ملة»، وهذا ضعيف إذ قد وَقَعَ الفصلُ بينهما بجُمْلٍ كثيرة.

الرابع: انتصابها بإضمار فعلٍ أي: اتَّبِعُوا صبغة الله.

ونجد أن المعنى حينئذٍ: الزموا دين الله، أي: التوحيد والطهارة الإيمانية التي تصبغ النفس وتطهرها.

وأما قراءة الرفع (٢٩) فتحتمل وجهين:

أحدهما: أنها خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: ذلك الإيمان صبغة الله.

(٢٧) ينظر الصحاح مادة: (صبغ)، ٤/ ١٣٢٢

(٢٨) ينظر البحر المحيط ١/ ٤١١.

(٢٩) ينظر معاني القرآن ١/ ٨٣.

والثاني: أن تكون بدلاً من «ملة»، لأنَّ مَنْ رَفَعَ «صِبْغَةً» رفع «ملة»، فتكون بدلاً منها كما قيل بذلك في قراءة النصب. (٣٠)

وقال الفراء: "قل «صِبْغَةَ اللَّهِ» وهي الختانة، اختتن إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال: قل «صِبْغَةَ اللَّهِ» يأمر بها محمداً صلى الله عليه وسلم، فجرت الصبغة على الختانة؛ لصبغهم الغلمان في الماء، ولو رفعت الصبغة، والملة، كان صواباً كما تقول العرب: جدك لا كدك، وجدك لا كدك، فمن رفع أراد: هي ملة إبراهيم، هي صبغة الله، هو جدك، ومن نصب أضمر مثل الذي قلت لك من الفعل" (٣١)

وعند تحليلنا للقراءتين: نجد أن الجملة في النصب تحمل معنى الأمر، أو الحث على أمر ضمني، وهو الالتزام بدين الله تعالى، وكأنَّ الدين صبغة تُظهر أثرها على المؤمن، أما في الرفع: فالجملة خبرية، تصف حال المؤمنين بأنهم على صبغة الله، أو توضح أن دين الله هو الصبغة الصحيحة؛ لأن له الأثر الأجل، والأبقى على المؤمنين، فالنصب يدل على الطلب والتحول، والرفع يدل على البيان والتقرير.

وقال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ۖ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [سورة البقرة: ١٩٧].

قرأ أبو عمرو، وابن كثير بتنوين "رفث"، و"فُسُوقَ" ورفعها، وفتح "جدال"، والباقون بفتح الثلاثة، وأبو جعفر، ويروى عن عاصم: برفع الثلاثة والتنوين، والعطاردي بنصب الثلاثة والتنوين. (٣٢)

وقد ذكر السمين الحلبي أنَّ في قراءة الرفع وجهين: (٣٣)
الأول: أنَّ "لا" ملغاة وما بعدها رفعٌ بالابتداء، وسَوَّغَ الابتداء بالنكرة؛ تقدُّمُ النفي عليها، وهو الأظهر.

(٣٠) ينظر الدر المصون ٢/ ١٤٢.

(٣١) معاني القرآن ١/ ٨٣.

(٣٢) ينظر الإنحاف ص ١٣٤-١٣٥.

(٣٣) ينظر الدر المصون ٢/ ٣٢٣.

الثاني: أن تكون "لا" عاملة عمل ليس، ولعملها عملها شروط: تنكير الاسم، وألاً يتقدم الخبر، ولا يتنقص النفي، فيكون "رث" اسمها، وما بعده عطف عليه.

وأما مَنْ نَصَبَ الثلاثةَ منونةً فتخريجها على أن تكون منصوبة على المصدر بأفعال مقدرة من لفظها، تقديره: فلا يَرُفُثُ رَفَثًا، ولا يَفْسُقُ فُسُوقًا، ولا يجادل جدالاً، وحينئذٍ فلا عمل لـ "لا" فيما بعدها، وإنما هي نافية للجمل المقدرة.

ويمكن أن يقال: إن هذه "لا" هي التي للتبرئة على مذهب مَنْ يرى أن اسمها معرب منصوب، وإنما حُذِفَ تنوينه تخفيفاً.

وأما قراءة الفتح في الثلاثة فهي "لا" التي للتبرئة، وهل فتحة الاسم فتحة إعراب أم بناء؟ قولان، الثاني هو ما ذهب إليه الجمهور.

وأما مَنْ رَفَعَ الأوّلين وفتح الثالث: فالرفع على ما تقدّم، وكذلك الفتح. وقال أبو عمرو بن العلاء: (٣٤) الرفع بمعنى: فلا يكون رَفَثًا، ولا فسوقًا؛ أي شيء يخرج من الحجّ، ثم ابتداء النفي فقال: "ولا جدال"، فهو لم يجعل النفيين الأوّلين نهياً، بل تركهما على النفي الحقيقي.

واعترض عليه السمين الحلبي بقوله (٣٥): "إن جملة النفي بلا التبرئة قد يراد بها النهي أيضاً، وقيل ذلك في قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

وفي تحليلنا لقراءة الرفع يمكن أن نقول: إنّ النفي فيهما ليس بعام، فقد يقع الرفع، والفسوق في الحج من بعض الناس، أمّا نفي الجدال في أمر الحج فإنه عام، أما النصب فيفيد نفيًا تامًا لهذه الأفعال، فلا يجوز حدوث أي نوع منها، فالنصب أبلغ؛ لأنه نفي للجنس كله، فيفيد القطع بالتحريم لهذه الأفعال.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰؤُلَاءِ الْأَنَمَةِ غَالِبَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ [سورة الأنعام: ١٣٩].

(٣٤) ينظر الباب في علوم الكتاب للحنبلي ٣/ ٣٩٩.

(٣٥) الدر المنصور ٢/ ٣٢٣.

قرأ الجمهور: (٣٦) "خالصة" بالرفع والتأنيث، فالرفع على أنه خبر "ما" الموصولة، والتأنيث إمّا حملاً على المعنى؛ لأن الذي في بطون الأنعام أنعام، ثم حُمِلَ على لفظها في قوله: "ومحرّم".

وقرأ ابن عباس والأعرج وقادة: (٣٧) "خالصة" بالنصب على الحال من المضمر في قوله: "في بطون"، وذهب الزمخشري إلى أنه مصدر مؤكد كالعاقبة، ولا يجوز أن يكون حالاً متقدمة؛ لأن المجرور لا يتقدم عليه حاله. (٣٨)

وقرأ ابن عباس أيضاً، وأبو رزين، وعكرمة، وأبو حيوة: "خالصه" برفع "خالص" مضافاً إلى ضمير "ما"، ورفع على أحد وجهين: إمّا على البديل من الموصول، بديل بعض من كل، و«لذكورنا» خبر الموصول، وإمّا على أنه مبتدأ، و«لذكورنا» خبره، والجملة خبر الموصول. وعن المطوعي: "خالصه" برفع الصاد والهاء، ويحذف التنوين على أنه مبتدأ، و«لذكورنا» خبره، والجملة خبر الموصول. (٣٩)

وإذا أمعنا النظر في قراءة الجمهور بالرفع؛ فإنها أبلغ في النفس؛ لأنها تدل على ثبوت هذا الأمر في نفوس المتكلمين الذين جعلوها خالصة للذكور دون الأزواج، ووجود التاء في الكلمة للمبالغة كما في علامة، ونسابة، وهناك دلالة أخرى ذكرها السمين الحلبي وهي الحمل على معنى "ما"؛ لأنه يقصد لما في بطون الأنعام من الأجنة. (٤٠)

أما النصب فيفيد التمييز، أو الحال من القسمة، وكأنّ فيه نوعاً من التوبيخ على التخصيص غير العادل؛ لأن جعل القسمة حال كونها خالصة للذكور فيه نوع من التوبيخ الشديد، وكأنّ المعنى: كيف تجرؤون أن تخصوا أنفسكم بالخير، وتجعلوا البنات لمن تزعمون أنهم أهتكم؟ وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا أَلَلَّهُ مَهْلِكُهُمْ أَوْ مَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعَذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكَزُ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٤].

(٣٦) ينظر الإنحاف ١/ ٢٧٥

(٣٧) ينظر المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣٨) ينظر الكشف ٢/ ٦٨

(٣٩) ينظر الإنحاف ١/ ٢٧٥

(٤٠) ينظر الدر المنثور ٥/ ١٨٣

قرأ عامة القراء "معذرة" بالرفع^(٤١) خبر لمبتدأ مضمّر، والتقدير: موعظتنا معذرة، وقد ذهب سيبويه في هذه القراءة: أنهم لم يريدوا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: "لَمْ تَعْظُونِ قَوْمًا"؟ قالوا: مَوْعِظَتُنَا مَعْذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ، ولو قال رجلٌ لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب. (٤٢)

وقد قرأ حفص عن عاصم، وزيد بن علي، وعيسى بن عمرو، وطلحة بن مصرف^(٤٣): "معذرة" بالنصب، وفيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها منصوبة على المفعول من أجله، أي: وعظناه لأجل المعذرة، والثاني: النصب على المصدر بفعل مقدر من لفظها أي: نعتذر معذرةً، والثالث: أنها منصوبة انتصاب المفعول به؛ لأنَّ المعذرة تتضمن كلاماً، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نُصِبَ نَصَبُ المفعول به كـ "قلت: خطبة".

فقراءة النصب جاءت جواباً لسؤال فكأنهم لما قالوا: لَمْ تَعْظُونِ؟ قالوا: معذرة إلى ربكم، أي: لمعذرة إلى ربكم. (٤٤)

فنلاحظ في هذه القراءة رفعاً، ونصباً: أنَّ إرادة المتكلم لها دورٌ كبير في تغيير موقع الكلمة الإعرابي، وهذا واضح في السياق.

وأرى أن النصب في هذه القراءة أرجح؛ لأنَّ "معذرة" تكون سبباً، وهي أقوى في الدلالة على الإخلاص، أما الرفع فيجعل الموعظة معذرة في ذاتها، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَلَسَلَيَنَّ الرِّيحَ عُدُّوْهَا شَهْرًا وَرَوَّاحُهَا شَهْرًا﴾ [سورة سبأ: ١٢].

قرأ عامة القراء "الريح" على النصب بعامل مقدر، أي: وسخرنا الريح لسليمان، وقرأ ابنُ هرمز، وأبو بكر عن عاصم في رواية، بالرفع على الابتداء، والخبر الجارُّ قبله، وقرأ الحسن، وأبو رجاء بالجمع، والنصب، وأبو حيوة بالجمع، والرفع^(٤٥).

(٤١) ينظر الإنحاف ١/ ٢٩١

(٤٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٢٠.

(٤٣) ينظر الإنحاف ١/ ٢٩١

(٤٤) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١/ ٣٧٦

(٤٥) ينظر الإنحاف ١/ ٤٥٨

ف نجد أن العدول عن الجملة الاسمية إلى الفعلية من الرفع إلى النصب؛ لإثبات الصفة المستقرة يقرره واقع اللغة، فالمقام يحتمل الرفع على الابتداء، والنصب بفعل مقدر.

فنصب "الريح" على التسخير كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [سورة ص: ٣٦].

وقال مكي القيسي في ترجيحه لقراءة النصب: "على إضمارِ وَسَخَّرْنَا لِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ، لِأَنَّهَا سُخِّرَتْ لَهُ، وَلَيْسَ بِإِلَکْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا مَلَكَ تَسْخِيرَهَا بِأَمْرِ اللَّهِ، يُقَوِّي النَّصْبَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ فهذا يدلُّ على تسخيرها له في حال عصوفها" (٤٦).
أما الرفع فيكون على أن "الريح" إذا سُخِّرَتْ لسليمان جاز أن يقال: له الريح أي: تسخير الريح. (٤٧)

وقراءة عامة القراء بالنصب أرجح، وهي المتواترة؛ لأنها تدل على التملك، والتسخير من الله سبحانه وتعالى لسليمان عليه السلام، فهي أبلغ في الدلالة على الإعجاز والقدرة الربانية، أما قراءة الرفع فتدل على الملكية، وليس التسخير، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٦٢].

اختلف القراء في قوله تعالى: (والمقيمين) فقرأها الجمهور نصباً بالياء، وقرأ عددٌ من القراء بالواو منهم ابن جبير، وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس، وهارون عنه، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر وغيرهم. (٤٨)
أما قراءة الرفع فلا إشكال فيها فهي معطوفة على ما قبلها.

وفي قراءة النصب نجد أن التابع "المقيمين" خالف النسق الإعرابي؛ تبعاً لما يحتمله السياق من معنى، وهو المدح هنا، وهو من أساليب العرب البارعة في لغتهم.

(٤٦) الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٠٢

(٤٧) ينظر الحجة للفارسي ١/ ١٩٨.

(٤٨) ينظر الإنحاف ١/ ٢٤٨

وذكر الفراء أنّ العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح، أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدّدٍ غير مُتَّبِعٍ لأول الكلام. (٤٩)

وقد ذكر السمين الحلبي اضطراب أقوال النحاة في قراءة النصب على ستة أقوال: (٥٠)
الأول: النصب على القطع، ويُقصد به المفيد للمدح كما في قطع النعوت، وهو مفيد؛ لبيان فضل الصلاة، فكثُر الكلام في الوصف بأن جعل في جملة أخرى، ويجب أن يكون الخبر في هذا الوجه قوله: (يؤمنون)، ولا يجوز أن يكون قوله ﴿أُولَئِكَ سَتُوْنُهُمْ﴾؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام.

وذكر مكي القيسي (٥١) أن النصب على القطع رأي سيويوه، ونسبه العكبري (٥٢) للبصريين.

قال سيويوه في باب ما ينتصب على التعظيم، والمدح بعد ذكر هذه الآية: "ولو كان كلّ رفعاً كان جيّداً" (٥٣)

الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير في "منهم" أي: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة.

الثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في "إليك" أي: يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء.

الرابع: أن يكون معطوفاً على "ما" في "بما أنزل" أي: يؤمنون بما أنزل إلى محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبالمقيمين.

الخامس: أن يكون معطوفاً على الكاف في "قبلك" أي: ومن قبل المقيمين، ويعني بهم الأنبياء أيضاً.

(٤٩) ينظر معاني القرآن ١/ ١٥٥

(٥٠) ينظر الدر المنصور ٤/ ١٥٤

(٥١) ينظر مشكل إعراب القرآن الكريم ١/ ٢١٢

(٥٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٠٧

(٥٣) الكتاب ٢/ ٦٣

السادس: أن يكون معطوفاً على نفس الطرف، ويكون على حذف مضاف أي: ومن قبل المقيمين، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ورد السمين الحلبي على من زعم أن قراءة النصب لحن، وخطأ من الكتاب بأن رأيهم لا يلتفت إليه؛ لجهلهم بمذاهب العرب بالنصب على الاختصاص وما فيه من الافتنان. (٥٤)
ونستتج أن قراءة النصب وهي المتواترة أرجح؛ لأنها تفيد المدح والتخصيص، أي: أن الله تعالى خص عباده المقيمين الصلاة بالثناء، وهذا دليل على عظم شأن الصلاة.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ [سورة المائدة: ١٠٦].

ذكر السمين الحلبي أن في قوله تعالى: ﴿شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ وما بعدها من أشكال القرآن حكماً، وإعراباً، وتفسيراً (٥٥)، وقال مكي القيسي: "هذه الآية في قراءتها، وإعرابها وتفسيرها، ومعانيها، وأحكامها من أصعب آية في القرآن، وأشكليها" (٥٦) وقد قرأ الجمهور: ﴿شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ برفع شهادة مضافة إلى (بينكم) (٥٧)، وقرأ الحسن، والأعرج، والشعبي: برفعها منونة مع نصب (بينكم) (٥٨)، وقد قرأ السلمي، والحسن، والأعرج - في رواية عنهما - نصب (شهادة) منونة، ونصب (بينكم). (٥٩)

وقد اختلفت الوظيفة النحوية لـ (شهادة) بين الرفع، والنصب، ففي قراءة الجمهور خمسة أوجه: (٦٠)

(٥٤) ينظر الدر المصون ٤/ ١٥٤

(٥٥) ينظر الدر المصون ٤/ ٤٥٣

(٥٦) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٢٠

(٥٧) ينظر المحتسب ١/ ٢٢٠.

(٥٨) ينظر المرجع السابق، والكشاف ١/ ٤٨٧

(٥٩) ينظر المحتسب ١/ ٢٢٠

(٦٠) ينظر الدر المصون ٤/ ٤٥٤-٤٥٥

الأول: الرفع على الابتداء والخبر اثنان، ولا بد من حذف مضاف هنا من الأول فيكون التقدير: ذوا شهادة بينكم اثنان أي: صاحباً شهادة بينكم اثنان، ومن الثاني فيكون التقدير: شهادة بينكم شهادة اثنان، وعلة حذف المضاف منهما؛ ليتصادق المبتدأ، والخبر على شيء واحد؛ لأن الشهادة معنى، والاثنان جثتان.

الثاني: الرفع على الابتداء أيضاً، والخبر محذوف يدل عليه سياق الكلام، و"اثنان" مرفوع بالمصدر "شهادة" والتقدير: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان.

الثالث: الرفع على الابتداء، وخبره "إذا حضر" أي: وقوع الشهادة في وقت حضور الموت.

الرابع: الرفع على الابتداء، وخبرها "حين الوصية"، و"إذا" منصوبة بالشهادة.

الخامس: الرفع على الابتداء، و"اثنان" فاعل سد مسد الخبر.

وأما قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه:

الأول: النصب بفعل مضمر، و"اثنان" مرفوع بالفعل المضمر أيضاً، والتقدير هنا: ليقيم شهادة بينكم اثنان.

الثاني: أن "شهادة" بدل من اللفظ بفعل أي: إنها مصدر ناب مناب الفعل فعمل عمله، والتقدير: ليشهد اثنان، فـ "اثنان" فاعل بالمصدر لنيابته مناب الفعل، أو بالفعل المحذوف.

الثالث: أنها بدل من اللفظ بفعل أيضاً، ولكن هذا الفعل خبري، و"اثنان" فاعل به تقديره: يشهد شهادة اثنان.

وبالرجوع للقراءتين نجد أن قراءة الرفع تدل على عظم شأن الشهادة، وتفيد معنى التوكيد، والتقريب، وتدل أيضاً على أهمية الشهادة كأصل شرعي ثابت، أما النصب ففيه الإشارة إلى الأمر بالالتزام بالشهادة، ففيه أمر بالفعل والتكليف.

وقال تعالى: ﴿وَأَمْرًا أَنَّهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُ فَبَشَّرْتُهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [سورة هود: ٧١].

قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم: (يعقوب) بفتح الباء، وقرأ الباقر برفعها (٦١)، وقد وقع الخلاف في القراءة الأولى هل الفتحة علامة نصب أو جر؟ أمّا القائلون بأنها علامة نصب فقد اختلفوا، فقيل: هو منصوب عطفاً على "إسحاق"، قال الزمخشري كأنه قال: "ووهبنا

(٦١) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٣٨.

له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب" (٦٢) ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير: ووهبنا يعقوب، وعليه فهو غير داخل في البشارة، وقيل: هو منصوب عطفاً على محل "بإسحاق"؛ لأن موضعه نصب، والفرق بين هذا، والوجه الأول: أَنَّ الأولَ ضَمَّنَ الفعل معنى: "وَهَبْنَا" تَوْهُمًا، وهنا باقٍ على مدلوله من غير تَوْهُم.

أمّا من قال بأنه مجرور فجعله معطوفاً على "بإسحاق"، والمعنى: أنها بُشِّرَتْ بهما، وذكر القيسي أن هذا رأي الكسائي وردّ عليه بأنه ضعيف إلا بإعادة الخافض، وذلك للفصل بين الجار والمجرور. (٦٣)

أمّا قراءة الرفع ففيها عدة أوجه:

الأول: أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق، وتقديره: كائن، أو موجود.

الثاني: أنه فاعل مرفوع بالجار قبله.

الثالث: أنه مرفوع بإضمار فعل والتقدير: ويحدث من وراء إسحاق يعقوب.

الرابع: العطف على الاستئناف.

ونستنتج من قراءة الرفع بالابتداء أنه جاء مبيناً لحال يعقوب بعد إسحاق -عليهما السلام- فهو وصف لحالهما، فيفيد أن يعقوب سيأتي من وراء إسحاق، لكنه ليس داخلًا في البشارة مباشرة، وأما النصب فيكون في موضع جر على المعطوف (إسحاق)، فيكون (يعقوب) داخل في البشارة، أي: أن الله تعالى بشّر سارة بولدها إسحاق، ثم بحفيدها يعقوب عليهما السلام

وقال تعالى: ﴿قَالُوا يَلُوْطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْلُوَا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [سورة هود: ٨١].

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو برفع "امراتك"، وقرأ الباقون بنصبها (٦٤)، وقد ذكر السمين الحلبي أن في هذه الآية كلام كثير لا بد من استيفائه. (٦٥)

(٦٢) الكشف ٢/ ٣٨٨

(٦٣) ينظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٩

(٦٤) ينظر السبعة في القراءات ص ٣٣٨، والإنحاف ١/ ٣٢٥.

(٦٥) ينظر الدر المنصور ٦/ ٣٦٥

أما قراءة الرفع فهي على وجهين:

الأول: أنها بدل من أحد، وهو المشهور عند المعربين، وهذا أحسن من النصب؛ لأن الكلام غير موجب.

وقد ردّ أبو عبيد القاسم بن سلام هذا الرأي^(٦٦)؛ لأنه يلزم أنهم نُهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تُنه عنه، وهذا لا يجوز، ولو كان الكلام برفع "ولا يلتفت" بأن تكون "لا" نافية فحيث يكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا المرأة فإنها تلتفت لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً، ولكن لم يقرأ أحد برفع الفعل "يلتفت"، وقال السمين الحلبي: "فإن أبا عبيد لم يُرد الرفع لخصوص كونه رفعاً، بل لفساد المعنى، وفساد المعنى دائر مع الاستثناء من "أحد"، وأبو عبيد يُخرج النصب على الاستثناء من "أهلك"، ولكنه يلزم من ذلك إبطال قراءة الرفع، ولا سبيل إلى ذلك لتواترها"^(٦٧)

وذهب المبرّد إلى أن النهي في اللفظ لـ "أحد"، وهو في المعنى لـ "لوط" عليه السلام، فالتقدير: لا تدع منهم أحداً يلتفت، كقولك لخادمك: لا يقيم أحد، فالنهي لأحد، وهو في المعنى للخادم، فالمعنى: لا تدع أحداً يقوم.^(٦٨)

وردّ عليه السمين الحلبي بقوله: "فآل الجواب إلى أن المعنى: لا تدع أحداً يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: «لا تدع أحداً يقوم إلا زيدا، معناه: فدعه يقوم. وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد فرّ منه أبو عبيد موجود هو أو قريب منه هنا"^(٦٩)

الثاني: أن الرفع على الاستثناء المنقطع، فالذي يقول بذلك جعل قراءة النصب أيضاً من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حدّ سواء.

أما النصب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه مستثنى من بـ "أهلك"، ولكن الإشكال هنا من حيث المعنى، فإنه يلزم عليه ألا يكون سرى بها، لكن الحقيقة أنه سرى بها، والدليل أنها التفتت.

(٦٦) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٣/ ١٩٦.

(٦٧) الدر المصون ٦/ ٣٦٥

(٦٨) ينظر المقتضب ٤/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٦٩) الدر المصون ٦/ ٣٦٥

وقد أُجيب عنه: بأنه لم يسر هو بها، ولكن لما سرى هو وبنتاه تبعتهما فالتفتت، ويؤيد أنه استثناء من الأهل: ما قرأ به عبد الله، وسقط من مصحفه: (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك) ولم يذكر قوله: {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ}

الثاني: أنه مستثنى من "أحد"، وإن كان الأحسن الرفع إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر: {مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ} (٧٠) بالنصب مع تقدّم النفي الصريح.

الثالث: أنه مستثنى منقطع، وقال الزمخشري: "وفي إخراجها مع أهلها روايتان: روي أنه أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هذه العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها، وروي أنه أمر بأن يُخلفها مع قومها فإن هواها إليهم، ولم يسر بها، واختلاف القراءتين؛ لاختلاف الروائين". (٧١)

وقال أبو حيان: "وهذا وهم فاحش، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروائين من أنه سرى بها، أو لم يسر بها، وهذا تكاذب في الإخبار، يستحيل أن تكن القراءتان وهما من كلام الله تعالى يترتان على التكاذب" (٧٢). وقال السمين الحلبي: "وحاش لله أن تترتب القراءتان على التكاذب، ولكن ما قاله الزمخشري صحيح، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يلزم من ذلك التكاذب، لأن من قال: إنه سرى بها يعني أنها سرت هي بنفسها، مصاحبة لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سراها، ومن قال: إنه لم يسر بها، أي: لم يأمرها ولم يأخذها وأنه لم يدم سراها معهم، بل انقطع فصَحَّ أن يقال: إنه سرى بها، ولم يسر بها، وقد أجاب الناس بهذا، وهو حسن" (٧٣)

وقال الشيخ أبو شامة المقدسي: "ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن، وذلك أن يكون في الكلام اختصاراً نبّه عليه اختلاف القراءتين، فكأنه قيل: فأسر بأهلك إلا امرأتك، وكذا روى أبو عبيدة، وغيره أنها في مصحف عبد الله هكذا، وليس فيها {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ} فهذا دليل على استثناءها من السرى بهم، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجت معكم، وتبعكم غير

(٧٠) النساء: آية: ٦٦

(٧١) الكشف ٢/ ٣٩٢

(٧٢) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٠٦

(٧٣) الدر المصون ٦/ ٣٦٨

أن تكون أنت سرّيتَ بها، فأنّه أهلك عن الالتفات غيرَها، فإنها ستلتفت فيُصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءةُ النصب دالّةً على المعنى المتقدم، وقراءةُ الرفع دالّةً على المعنى المتأخر، ومجموعُهما دالٌّ على جملة المعنى المشروح" (٧٤)

ونقول: إنّ قراءة النصب أرجح، وهي قراءة جمهور القراء؛ وذلك لأنها موافقة للمعنى والسياق، وهي على الاستثناء المنقطع أو المتصل بحسب السياق، والمعنى: أن الله ينجي لوطاً، وأهله إلا امرأته ستكون من الهالكين، أما قراءة الرفع فمعناها: لا يلتفت أحد منكم إلا امرأتك هي التي ستلتفت؛ لأنها من الهالكين، وهو تأكيد على أن الالتفات هو سبب هلاك امرأته التي كانت موافقة للكافرين في باطنها، والله تعالى أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا بِأَيْدِنَا مُعْجِزِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزِ أَلِيمٍ﴾ [سورة سبأ: ٥].
قرأ ابن كثير، وحفص هنا، وفي الجاثية قوله: "أليم" بالرفع، والباقون بالخفض (٧٥)، فالرفع على أنه نعتٌ لـ "عذاب"، أمّا الخفضُ على أنه نعتٌ لـ "رجز".

وقد صَغَفَ مكّي القيسي قراءة الرفع واستبعدها؛ لأنَّ الرَّجْزَ هو العذاب، فيصير التقدير: عذابٌ أليمٌ من عذاب، وهذا معنى غيرُ مَتَمَكِّن، وذهب إلى أن الاختيارَ خفضُ "أليم"؛ لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى؛ إذ تقديره: لهم عذاب من عذاب أليم، أي: هذا الصنف من أصناف العذاب؛ لأنَّ العذابَ بعضُه ألمٌ من بعض. (٧٦)

وقال السمين الحلبي: "وقد أُجِيبَ عَمَّا قاله مكّي: بأنَّ الرَّجْزَ مُطلق العذاب، فكأنه قيل لهم: هذا الصنف من العذاب من جنس العذاب، وكأن أبا البقاء حَظَّ هذا حيث قال: "وبالرفع صفةٌ لـ "عذاب"، والرَّجْزُ مُطلق العذاب" (٧٧)

وقال الفارسي: "ومن قال: لهم عذاب من رجز أليم فرفع "أليماً"، كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب، وليس فائدته كذلك، فالقول في ذلك أمران:
أحدهما: أنَّ الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما أنَّ الحال قد تجيء كذلك.

(٧٤) إبراز المعاني من حزر الأماني في القراءات السبع ٥٢١/٢

(٧٥) ينظر السبعة في القراءات ص ٥٢٦، والحجة للقراء السبعة ٦/٦، والإتحاف ص ٤٥٧.

(٧٦) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ٢/٢٠١.

(٧٧) الدر المصون ٩/١٥٢

والآخر: أن يحمل على الذي بمعنى الرّجس الذي هو النجاسة على البذل للمقاربة، ومعنى النجاسة فيه قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ (١١) يَجْرَعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِغُهُ﴾ [سورة إبراهيم: ١٦-١٧] فكأنّ المعنى: لهم عذاب من تجرّع رجس، أو شرب رجس، فيكون "من" تبيناً للعذاب ممّ هو (٧٨).

ونلاحظ أن قراءة "اليم" بالرفع: وصف للعذاب الذي يشعرون به، وهو العذاب الشديد المؤلم، فالألم يحصل بالعذاب، فهو أقوى في التأثير المباشر في النفس؛ فهو تصوير للألم باعتباره العذاب نفسه، أما قراءة الخفض: فهي وصف للرجز، أي: أن العذاب مصدره رجز مؤلم، فالألم حاصل في أصل الرجز، وهو تصوير الرجز كشيء عظيم مؤلم بحد ذاته، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر: ٤٩].

قرأ عامة القراء: "كُلَّ" بالنصب على الاشتغال، وقرأ أبو السّمال برفعها (٧٩)، وقد ذكر السمين الحلبي أن الناس رجحوا قراءة النصب، ومنهم من أوجها؛ لأن الرفع يُؤهِم ما لا يجوز على قواعد أهل السّنة؛ وذلك أنه إذا رُفِعَ "كل شيء" كان مبتدأ، "وخلّقناه" صفة لـ "كل"، أو لشيء، و "بقدر" خبره، وحينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمّله، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بقدر. (٨٠)

وكان نصب "كل" أولى هنا؛ لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يدلّ على عموم، بل يُفيد أن كل شيء مخلوقٌ فهو بقدر (٨١).

وذكر مكي القيسي أن الاختيار على أصول البصريين: رفع "كل" كقولهم: زيد ضربته، والاختيار عند الكوفيين: النصب فيه، بخلاف قولنا: زيد أكرّمته؛ لأنه قد تقدّم في الآية شيء عمل فيها بعده وهو "إن"، والاختيار عندهم النصب فيه. (٨٢)

(٧٨) ينظر الحجة ١٧٤/٦

(٧٩) ينظر المحتسب ٣٠٠/٢

(٨٠) ينظر الدر المصون ١٤٦/١٠

(٨١) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٩٦/٢

(٨٢) ينظر مشكل إعراب القرآن ٧٠٧/٢

فإذا أمعنا النظر في القراءتين: وجدنا أنّ الرفع هو الأرجح في العربية، ومعناه هنا: أنّ كل شيء من المخلوقات مخلوق بقدر، ولكن النصب أولى؛ لأنه يدل على عموم المخلوقات بأنها لله تعالى، فالتركيز على الخلق نفسه، بخلاف قول أهل الزيغ: إن هناك مخلوقات لغير الله تعالى، فلفظ "كل" يدل على العموم؛ لأن التقدير: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقًا بَقْدَرٍ، فَخَلَقْنَاهُ تَأْكِيدًا وَتَفْسِيرًا لـ "خَلَقْنَا" المضمّر الناصب لـ "كل"، وإذا حَدَفْتَهُ وَأَظْهَرْتَ الْأَوَّلَ صار التقدير: إِنَّا خَلَقْنَاهُ كُلَّ شَيْءٍ بَقْدَرٍ، فهذا لفظٌ عامٌ يعمُّ جميع المخلوقات.

ومما يرجح قراءة النصب أيضًا: أنّ "إنّا" عندهم يطلب الفعل، فهو أولى بالنصب. (٨٣)
أمّا في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [سورة القمر: ٥٢] فإنّه لم يُختلف في رفعه، قالوا: لأنّ نصبه يؤدّي إلى فساد المعنى؛ لأنّ الواقع خلافه، وذلك أنّك لو نصّبته لكان التقدير: فعلوا كلّ شيء في الزُّبر، وهو خلاف الواقع؛ إذ في الزُّبر أشياء كثيرة جدًّا لم يفعلوها، وأمّا قراءة الرفع فتؤدّي أنّ كلّ شيء فعلوه ثابت في الزُّبر، وهو المقصود فلذلك اتَّفَقَ على رفعه، قال السمين الحلبي: "وهذان الموضعان من نكّت المسائل العربية التي اتَّفَقَ مجيئها في سورة واحدة في مكانين متقاربين، ومما يدلُّ على جلاله علم الإعراب، وإفهامه المعاني الغامضة، والجاهلون لأهل العلم أعداء" (٨٤)

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَىٰ ۖ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [سورة المعارج: ١٥-١٦].

الضمير في "إنها" على ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ضمير النار؛ لدلالة لفظ "عذاب" عليها، ويجوز في "لظى نزاعة أوجه: أن يكون "لظى" خبر "إن"، أي: إنّ النار لظى، و "نَزَّاعَةً" خبر ثانٍ، أو خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هي نَزَّاعَةٌ، أو يكون "لظى" بدلًا من الضمير المنصوب، و "نَزَّاعَةً" خبر إنّ.

الثاني: أنه ضمير القصة، فتكون "لظى نَزَّاعَةً" جملةً من مبتدأ وخبر، في محلّ الرفع خبراً لـ "إن" مفسّرةً لضمير القصة.

الثالث: أنه ضمير مبهم يترجم عنه الخبر، وتكون "لظى نَزَّاعَةً" كالوجه الثاني.

(٨٣) ينظر الدر المنصور ١٠/١٤٦

(٨٤) الدر المنصور ١٠/١٤٩

ويجوز أن تعرب "نزاعة" صفة لـ "لظى"؛ إذا لم تُجعل علماً بمعنى اللهب، وقد أثبتت الصفة؛ لأن اللهب بمعنى النار، وهذا رأي الزمخشري^(٨٥)، ورد عليه السمين الحلبي بأن فيه نظر؛ لأن "لظى" ممنوعة من الصرف اتفاقاً.^(٨٦)

وقد قرأ عامة القراء "نزاعة" بالرفع، وقرأ حفص، وأبو حيوة، والزعراني واليزيدي، وابن مقسم: "نَزَاعَةً" بالنصب^(٨٧)، وهي إمّا منصوبة على الحال، والعامل فيها مادّل عليه الكلام من معنى التلظى فكأنه قال: كلا إنها تلتظى في حال نزاعها للشوى -والعياذ بالله- أو منصوبة على الاختصاص، وهذا عبر عنه الزمخشري بالتهويل والتقدير: أعني نزاعة وأخصها.^(٨٨)

وقد ذهب المبرّد إلى منع نصب "نزاعة على الحال"؛ لأنّ الحال إنما يكون فيها يجوز أن يكون، وأن لا يكون، و"لظى" لا تكون إلا نَزَاعَةً، فهو من بابٍ إنّما يُصلحهُ ويُفسدُهُ معناه، فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمروء.^(٨٩)

وفي تحليل القراءتين نلاحظ أن قراءة "نزاعة" بالنصب تدل على أن نزع الشوى حال من أحوال النار، أو صفة لفعليها، فهو أمر عظيم يدل على هيئة اشتغال النار بعذاب الكافرين، ونجد أن قراءة الرفع تدل على أن "نزاعة" صفة أصلية في النار، وأنها خلقت لهذا العمل الشديد، وهو نزع الشوى؛ عقاباً لأصحابها.

وقال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [سورة المسد: ٤].

قرأ العامة: "امرأته" بالرفع^(٩٠) على أنها جملة من مبتدأ، وخبر؛ سيقت للإخبار بذلك، وقيل: "وامرأته" عطف على الضمير في "سيصل"، سَوَّغَهُ الفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ، و"حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" على هذا فيه أوجه: كوئها نعتاً لـ "امرأته"، وجاز ذلك؛ لأن الإضافة حقيقية؛ فالمراد: المضي، أو

(٨٥) ينظر الكشف ٤/٦١٣

(٨٦) ينظر الدر المصون ١٠/٤٥٦

(٨٧) ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٠، والإتحاف ص ٥٥٦.

(٨٨) ينظر الكشف ٤/٦١٣

(٨٩) ينظر المقتضب ٤/٣١١

(٩٠) ينظر الحجة للقراء السبعة ٦/٤٥١.

كوئها بياناً، أو كوئها بدلاً؛ لأنها قريبٌ من الجوامدِ لِتَمَحُّضٍ إضافتها، أو كوئها خبراً لمبتدأ مضمير، أي: هي حَمَالَةٌ. (٩١)

وقرأ العامة: {حَمَالَةٌ} بالرفع، وعاصمٌ بالنصب (٩٢) فقليل: على الشَّتم، واستحب الزمخشري هذه القراءة (٩٣)، وقد أتى بجميلٍ مَنْ سَبَّ أُمَّ جَمِيلٍ، وكانت تُكْنَى بأمِّ جميل، وقيل: نصبٌ على الحالِ مِنْ "امرأته"، إذا جَعَلْنَاهَا مرفوعةً بالعطفِ على الضمير، وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا حالاً عند الجمهور من الضمير في الجارِّ بعدها إذا جَعَلْنَاهَا خبراً لـ "امرأته"، لتقدمها على العاملِ المعنوي. (٩٤)

وقال السمين الحلبي: "واستشكل بعضهم الحالية؛ لما تقدم من أن المراد به المضي، فيتعرَّف بالإضافة، فكيف يكون حالاً عند الجمهور؟ ثم أجاب: بأن المراد الاستقبالُ لأنه وَرَدَ في التفسير: أنها تحمل يومَ القيامةِ حُزْمَةً مِنْ حَطَبِ النار، كما كانت تحمل الحطبَ في الدنيا" (٩٥) وفي قوله: ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ قولان: أحدهما: هو حقيقة، والثاني: أنه مجازٌ عن المشي- بالنميمة، ورَمِيَ الفتن بين الناس.

وأرى أن النصب أقوى؛ لدلالة السياق عليه فجاء مطابقاً لواقع حالها، وهو على الذم لها بكونها تحمل الحطب، وليس للتخصيص، أما الرفع فهو تقرير لصفته الثابتة بأنها تقوم بحمل الحطب، والله أعلم.



(٩١) ينظر الدر المصون ١١/ ١٤٤

(٩٢) ينظر السبعة ص ٧٠٠، والإتحاف ص ٦٠٦.

(٩٣) ينظر الكشف ٤/ ٨٢١

(٩٤) ينظر الدر المصون ١١/ ١٤٤

(٩٥) الدر المصون ١١/ ١٤٥

المبحث الثاني: المخالفة في الأفعال وأثرها الدلالي:

قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّا نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤].

اختلفت الوظيفة النحوية للفعل المضارع "يقول" الواقع بعد "حتى"، فقد قرأ الجمهور: "يقول" بالنصب (٩٦) وله وجهان: (٩٧)

الأول: أن "حتى" بمعنى "إلى" أي: إلى أن يقول، فهو غاية لما تقدم من المسّ والزلازل، ومن المعلوم أن "حتى" يُنصب بعدها المضارع المستقبل، وهذا قد وقع ومضى، فالجواب: أنه على حكاية الحال.

الثاني: أن "حتى" بمعنى "كي" فتفيد العلة، وقد ضعف السمين الحلبي ذلك؛ لأن قول الرسول، والمؤمنين ليس علة للمسّ والزلازل، و"أن" بعد "حتى" مضمرة على كلا التقديرين. وقرأ نافع برفعه (٩٨) على أنه حال، والحال لا يُنصب بعد "حتى" ولا غيرها؛ لأن الناصب يُخلص للاستقبال فتناً.

وقد علل مكي القيسي قراءة الرفع فقال: "لأنه فعلٌ قد ذهب، وانقضى، وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسولُ فيما مضى، فالفعل دالٌّ على الحال التي كانوا عليها فيما مضى، فـ (حتى) داخل على جملة في المعنى، وهي لا تعمل في الجمل، ويجوز في الكلام أن يُرفع ويُخبر عن الحال التي هو الآن، وهو مثل قولك: مَرَضَ حَتَّى لَا يَرَجُونَ، أي: مَرَضَ فيما مضى - حَتَّى هُوَ الآن لَا يَرَجَى، فتحكي الحال التي هو عليها، فلا سبيل للنصب في هذا المعنى" (٩٩)

(٩٦) ينظر السبعة في القراءات ص ١٨١، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٠٥، والإنحاف ص ٢٠٢.

(٩٧) ينظر الدر المصون ٢/ ٣٨٢

(٩٨) ينظر السبعة في القراءات ص ١٨١، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٠٥، والإنحاف ص ٢٠٢.

(٩٩) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٦

أمّا قراءة النصب فقال فيها: "فَأَمَّا وَجْهٌ مِنْ نَصْبٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ "حَتَّى" غَايَةً بِمَعْنَى إِلَى أَنْ فَنَصَبَ بِإِضْهَارٍ "أَنَّ"، وَجَعَلَ قَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَايَةً لَخَوْفِ أَصْحَابِهِ؛ لِأَن زَلَزَلُوا مَعْنَاهُ: خَوْفُوا فَمَعْنَاهُ: وَزَلَزَلُوا إِلَى أَنْ قَالَ الرَّسُولُ، فَالْفِعْلَانِ قَدْ مَضِيَا" (١٠٠)

و"حتى" إذا وقع بعدها فعل يُنظر إلى هذا الفعل، فإن كان حالاً رُفِعَ نحو: مَرَضَ حَتَّى لَا يَرُجُوهُ أَي: فِي الْحَالِ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا نُصِبَ نحو: سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ، وَأَنْتَ لَمْ تَدْخُلْ بَعْدَ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا فَتَحْكِيهِ، فَإِنْ كَانَتْ الْحِكَايَةُ بِحَسَبِ كَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا نُصِبَ عَلَى حِكَايَةِ هَذِهِ الْحَالِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحِكَايَةُ بِحَسَبِ كَوْنِهِ حَالًا رُفِعَ عَلَى حِكَايَةِ هَذِهِ الْحَالِ.

وبذلك يمكن القول: إِنَّ قِرَاءَةَ الرِّفْعِ، وَقِرَاءَةَ النَّصْبِ حِكَايَةُ حَالٍ. وذكر سيبويه، والمبرد (١٠١) أَنَّ الْفِعْلَ يَرْتَفِعُ بَعْدَ "حَتَّى" إِذَا دَلَّ عَلَى اتِّصَالِ مَا قَبْلَهُ بِهِ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ، نَحْوُ: سَرْتُ فَإِذَا أَنَا فِي حَالَةِ دُخُولٍ، فَالدُّخُولُ مَتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ، فَصَارَتْ "حَتَّى" بِمَنْزِلَةِ "إِذَا" وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ أَدَوَاتِ الْإِبْتِدَاءِ فَيُصْبِحُ دُخُولُهَا عَلَى الْأَفْعَالِ كَدُخُولِهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كُلِّبْتُ نَسْبِي
كَأَنَّ أَبَاهَا هَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ (١٠٢)

فَحَتَّى هُنَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا، وَإِنَّمَا هِيَ هَاهُنَا كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ. وَيَبَيِّنُ سِبْوَيه أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي يَنْصَبُ الْفِعْلَ بَعْدَ "حَتَّى" هُوَ: أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الزَّلْزَلَةِ قَدْ كَانَ، وَالْقَوْلُ لَمْ يَكُنْ، وَذَلِكَ إِذَا جَاءَتْ مِثْلُ "كِي" الَّتِي فِيهَا إِضْهَارٌ "أَنَّ" وَفِي مَعْنَاهَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ. (١٠٣)

وخلاصة القول: إِنَّ الْقِرَاءَةَ بِنَّصْبٍ يَقُولُ "تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ جَاءَ بَعْدَ طَوِيلٍ، وَمَعَانَاةٍ شَدِيدَةٍ، حَتَّى تَسْأَلَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالَّذِينَ مَعَهُ: مَتَى نَصَرَ اللَّهُ؟ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ مَا وَصَلَ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَلَاءٍ، وَلَكِنْ النُّصْرَةُ سَيَأْتِي بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

أَمَّا قِرَاءَةُ الرِّفْعِ: فَالْفِعْلُ غَيْرُ مُحْصُورٍ بِغَايَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالنَّصْبُ هُنَا أَرْجَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٠٠) المرجع السابق نفس الصفحة.

(١٠١) ينظر الكتاب ٣/ ١٨، والمقتضب ١/ ٣٤٣

(١٠٢) البيت من الطويل وهو في ديوانه ١/ ٤١٩

(١٠٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٧

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٦].

قرأ عامة القراء: "لتزول" بكسر اللام (١٠٤)، ويرى السمين الحلبي أن في هذه القراءة ثلاثة أوجه: (١٠٥)

الوجه الأول: أنها نافية، واللام لام الجحود؛ لأنها بعد كون منفي، وفي "كان" هنا قولان: الأول: أنها تامة، والمعنى: تحقير مكرهم، أنه ما كان لتزول منه الشرائع التي كالجبال في ثبوتها وقوتها.

الثاني: أنها ناقصة، وفي خبرها الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوف واللام متعلقة به، وهو مذهب البصريين، أو هذه اللام وما جرّته، كما هو مذهب الكوفيين.

الوجه الثاني: أن تكون المخففة من الثقيلة، وقال الزمخشري: "وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لشدته، أي: وإن كان مكرهم معدداً لذلك" (١٠٦)، وقال ابن عطية: "ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءة: تعظيم مكرهم، أي: وإن كان شديداً، إنما يفعل لتذهب به عظام الأمور" (١٠٧)

الوجه الثالث: أنها شرطية، وجوابها محذوف، أي: وإن كان مكرهم معدداً لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه.

وقرأ الكسائي: "لتزول" بفتح اللام الأولى، وضم الأخيرة (١٠٨)، فاللام الأولى على هذه القراءة لام تأكيد، وفيها دلالة على تعظيم مكرهم، وما ارتكبوا من فعلهم (١٠٩)، وفي "إن" وجهان: مذهب البصريين: أنها المخففة، واللام فارقة، ومذهب الكوفيين: أنها نافية، واللام بمعنى "إلا".

(١٠٤) ينظر السبعة في القراءات ص ٣٦٣، والحجة للقراء السبعة ٣١/٥، والإتحاف ص ٣٤٤.

(١٠٥) ينظر الدر المصون ٧/١٢٥

(١٠٦) الكشف ٢/٥٢٩

(١٠٧) المحرر الوجيز ٣/٣٤٦

(١٠٨) ينظر السبعة في القراءات ص ٣٦٣، والحجة للقراء السبعة ٣١/٥، والإتحاف ص ٣٤٤.

(١٠٩) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ٢/٢٧٤

ومن خلال ما سبق: نجد أنّ قراءة جمهور القراء جاءت نافية للمكر، ومُحَقَّرَةٌ له فيما يخص المؤمنين، فالجبال مثل لدين الله، وشريعته العظيمة، أمّا قراءة الكسائي فهي مبيّنة لموقف الكافرين ومن تبعهم؛ لأن زوال الجبال مثل لعظم مكرهم عند غير المؤمنين، فنلاحظ في القراءتين أثر المعنى والإعراب ظاهر رغم اختلافه في القوة، والضعف مع اختلاف التفسير، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[سورة آل عمران: ٨٠].

قرأ ابن عامر، وعاصم، وحزمة: بنصب "يأمركم"، والباقون بالرفع، وأبو عمرو على أصله من جواز تسكين الراء، والاختلاس. (١١٠)

وذكر السمين الحلبي: إن قراءة الرفع واضحة، سهلة التخريج والمعنى فهي على القطع، والاستثنا، فقد أخبر الله تعالى بأن ذلك الأمر لا يقع، وفي الفاعل احتمالان: (١١١)
الأول: هو ضمير الله تعالى، فالمعنى: أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك، فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادة غيره تعالى.

والثاني: هو ضمير "بشر" الموصوف بما تقدّم، فالمعنى: أنه لا يقع من بشر - موصوفٍ بما وُصف به أن يجعل نفسه رباً فيُعبد، ولا يأمر أيضاً أن تُعبد الملائكة والأنبياء من دون الله، فانتفى أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه، وإلى عبادة غيره.
وأما قراءة النصب ففيها عدة أوجه:

الأول: أن يكون المعنى: ولا له أن يأمركم، فقدّروا إضمار "أن" بعد "لا"، وتكون "لا" مؤكّدةً لمعنى النفي السابق، ومثل ذلك قول: ما كان من زيد إتيان ولا قيام، وأنت تريد انتفاء كلّ واحدٍ منهما عن زيد، فلا للتوكيد معنى النفي السابق، وبقي معنى الكلام: ما كان من زيد إتيان ولا منه قيام.

الثاني: أن يكون نصبه لنسقه على "يؤتيه" والمعنى: وما كان لبشر - أن يأمركم أن تتخذوا

الملائكة. (١١٢)

(١١٠) ينظر السبعة في القراءات ص ٢١٣، والحجة للقراء السبعة ٥٧/٣، والإتحاف ص ٢٦٦.

(١١١) الدر المصون ٣/٢٧٩

(١١٢) ينظر الكتاب ٣/٥٢

الثالث: أن يكون معطوفاً على «يقول» في قراءة العامة.

وقراءة الرفع أرجح من قراءة النصب؛ لأن "لا يأمركم" منقطعة مما قبلها؛ لأن المعنى: ولا يأمركم الله، ومما يدل على الانقطاع: قراءة عبد الله: "ولن يأمركم" (١١٣) وهذا دليل على انقطاعها من النسق، وأنها مستأنفة، فلما وقعت "لا" موقع "لن"؛ رفعت كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [سورة البقرة: ١١٩]. وأما قراءة النصب فهي داخلية تحت النفي العام مع "يقول" في الآية السابقة، فالرسول لا يمكن أن يقول شيئاً شريكاً، ولا أن يقوم بالأمر به.

وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْطِئُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥].

في قوله تعالى: "فيضاعفه" قرأ عاصم، وابن عامر بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع (١١٤)، فالرفع من وجهين:

الأول: أنه عطف على "يقرض" الصلة.

الثاني: أنه رفع على الاستئناف أي: فهو يضاعفه، وقد استحسّن السمين الحلبي الوجه الأول؛ لعدم الإضرار. (١١٥)

وأما النصب فهو من وجهين:

الأول: أنه منصوب بإضمار "أن" عطفاً على المصدر المفهوم من "يقرض" في المعنى، فيكون مصدراً معطوفاً على مصدرٍ تقديره: مَنْ ذَا الَّذِي يكون منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من الله.

الثاني: أنه نصبٌ على جواب الاستفهام في المعنى، لأن الاستفهام وإن وَقَعَ عَنِ الْمُقْرِضِ لفظاً فهو عن الإقراض معنى، كأنه قال: أيقرض الله أحداً فيضاعفه.

وخالف مكّي القيسي في علة النصب على جواب الاستفهام، فقد ذهب إلى أن جواب الاستفهام في الآية محمول على المعنى فقال: "ولا يحسن أن تجعل فيضاعفه" في قراءة مَنْ نَصَبَ

(١١٣) ينظر معاني القرآن للقرآن ٢٢٤ / ١

(١١٤) ينظر السبعة في القراءات ص ١٨١، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٥، والإتحاف ص ٢٠٦.

(١١٥) ينظر الدر المنصور ٢ / ٥٠٨

جواباً للاستفهام بـ (الفاء)؛ لأنَّ القرَضَ غيرُ مُستفهم عنه، إنَّما الاستفهامُ فاعلُ القرَضِ، ألا ترى لو أنَّك قلتُ: أزيدُ يقرضُني فأشكره، لم يَجْزِ النصبُ على جوابِ الاستفهامِ، وجازَ الحملُ على المعنى، لأنَّ الاستفهامَ لم يَقَعْ على القرَضِ إنَّما وَقَعَ على زيد " (١١٦)

ونستنتج: أن قراءة الرفع تدل على وقوع المضاعفة بعد القرَضِ، أما قراءة النصب فهي نتيجة مرجوة لفعل الإقراض، فالعمل هو السبب، والمضاعفة هي الجزاء عليه.

وقال تعالى: ﴿يُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [سورة المائدة: ١٠٦].

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ﴾ اختلفت الوظيفة النحوية بين الرفع، والجزم، فقرأ الجمهور برفع "نكتم" (١١٧) وذلك باعتبار أنَّ "لا" للنفي، وقد بيّن السمين الحلبي أنَّ الجملة تحتمل وجهين هنا: (١١٨)

الأول: أنها نسق على جواب القسم، فتكون مقسماً عليها، وهذا هو الظاهر.

الثاني: أنه إخبار من أنفسهم بأنهم لا يكتمون الشهادة.

أما قراءة الجزم وهي "لا نكتم" باعتبار "لا" ناهية، وهذه القراءة جاءت على القليل من حيث إن دخول لا الناهية على فعل المتكلم قليل ومن ذلك قول الشاعر: (١١٩)

إذا ما خرَجْنَا مِنْ دَمَشَقَ فلا نَعُدُّ ... بها أبداً ما دامَ فيها الجَراضُ

ونستنتج مما سبق: أن قراءة "نكتم" بالجزم تدل على أن عدم كتمان الشهادة جزء من اليمين، وهو مما أقسم به الشاهد، أما قراءة الرفع فتدل على أن الشاهد يخبر عن نفسه بأنه لا يكتم الشهادة، وتفيد الثبات على الصدق، ولا تكون جزءاً من اليمين.

(١١٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٤

(١١٧) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٦٦.

(١١٨) ينظر الدر المصون ٤/ ٤٦٨

(١١٩) البيت من الطويل، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٣، ومغني اللبيب ص ٣٢٠، والملحة في شرح الملحة لابن الضائع ٢/ ٨٥٩.

وقال تعالى: ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [سورة طه: ٦٩].

قرأ العامة: "تَلَقَّفَ" بفتح اللام، وتشديد القاف، وجزم الفاء على جواب الأمر، وقرأ حفص: "تَلَقَّفَ" بسكون اللام، وتخفيف القاف، وقرأ ابن ذكوان: "تَلَقَّفَ" (١٢٠) وهو إما على الحال، وإما على الاستئناف، وذكر أبو البقاء (١٢١) أنه يجوز أن يكون فاعل "تلقف": "ضمير موسى"، وعلى هذا يجوز أن يكون "تلقف" في قراءة الرفع حالاً من "موسى"، وقال السمين الحلبي: "وفيه بعد" (١٢٢).

فالمعنى في قراءة ابن ذكوان بالرفع: ألقى ما في يمينك - وهي العصا - تلقف ما صنعوا، فالجملة استئنافية، أو حالية تفيد الفجائية؛ لأن العصا تلقف ما رموا بعد إلقاءها بقدرة الله سبحانه وتعالى.

ونستنتج من قراءة "تلقف" بالجرم: أنه نتيجة لإلقاء العصا؛ أن تلقف ما صنعوا، وفيه إظهار لقدرة الله تعالى بحصول هذا الحدث بسرعة فائقة، فهي بلا شك معجزة عجيبة

وقال تعالى: ﴿قُلْ لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [سورة الفتح: ١٦].

قراءة العامة: "يُسلمون" بالرفع، وهو إما على العطف على "تقاتلونهم"، أو على الاستئناف أي: أو هم يسلمون، وقرأ أبي بن كعب، وزيد بن علي: "يسلموا" بالنصب (١٢٣) وله حالتان: (١٢٤)

الأولى: النصب بإضمار "أن"، ومعناه: إلا أن يسلموا، وهو قول الجمهور.

الثانية: النصب بـ "أو" نفسها، وقال الكسائي معناه: حتى يسلموا. (١٢٥)

(١٢٠) ينظر السبعة في القراءات ص ٤٢٠ والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٣٦، والإتحاف ص ٣٨٥.

(١٢١) ينظر إعراب القرآن للعكبري ٢/ ١٢٤

(١٢٢) الدر المصون ٨/ ٧٤

(١٢٣) ينظر معاني القرآن للقراء ٣/ ٦٦، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ٢/ ٦٧٦.

(١٢٤) ينظر الدر المصون ٩/ ٧١٣

(١٢٥) ينظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٧٦

ويظهر لي -والله أعلم- أن الرفع هنا أرجح من النصب؛ وذلك لبيان المعنى إما للعطف على ما سبقه، أو الاستئناف بانقطاع الكلام عن سابقه؛ حيث يؤدي معنى جديداً، فإسلامهم واقع محتمل، أو بعد القتال، أما قراءة النصب: فتدل على جعل الإسلام غاية مقابل القتال، أي: إما تقاتلونهم، أو أن يسلموا، فينتهي القتال بذلك، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿يَدْعِ السَّمَكُوتَ وَالْأَرْضَ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧].

ففي قوله: "فيكون" الجمهور على رفعه (١٢٦)، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مستأنفاً، أي: خبراً لمبتدأ محذوف، أي: فهو يكون.

الثاني: أن يكون معطوفاً على "يقول".

الثالث: أن يكون معطوفاً على "كن" من حيث المعنى.

وقرأ ابن عامر: "فيكون" بالنصب (١٢٧)، وقد دافع السمين الحلبي عن ابن عامر في هذه القراءة بسبب اعتراض العلماء عليه بكلام طويل فقال: "وأما ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة، فقد اضطرب كلام الناس فيها، وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر، وتأمل، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير... وأكثر ما أجابوا بأن هذا ممّا رُوِيَ فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، يريدون أنه قد وُجد في اللفظ صورة أمر فنصّبنا في جوابه بالفاء، وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصحّ..." (١٢٨)

ونستنتج: أن قراءة "فيكون" بالرفع: تفيد حدوث التكوين فوراً؛ فالأمر بين الكاف والنون، وأما قراءة النصب: فتفيد الترتيب، والسببية؛ فقول: "كن" يؤدي إلى التكوين، وقد يحدث ذلك بعد زمن، والله أعلم.

(١٢٦) ينظر السبعة في القراءات ص ١٦٩، والحجة للقراء السبعة ١/ ٨٨، والإتحاف ص ١٩٠.

(١٢٧) ينظر المراجع السابقة.

(١٢٨) الدر المصون ٢/ ٨٩.

وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [سورة المائدة: ٥٣].

ذكر السمين الحلبي (١٢٩) أنّ في قوله تعالى: (يقول) ثلاث قراءات: (١٣٠)
الأولى: "يقول" من غير واو، وهي قراءة الكوفيين، فتكون حينئذ جملة مستأنفة سيقّت جواباً لسؤال مقدّر، كأنه لما تقدّم قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ اَللّٰهُ اَنْ يَّاتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ إلى قوله: ﴿تَدْمِيكَ﴾ سأل سائل فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيب بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة المائدة: ٥٣] إلى آخره، وهو واضح.

الثانية: "ويقول" بالواو مع الرفع، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، ونافع المدني، وهي جملة ابتدئ بالإخبار بها، فالواو استئنافية لعطف جملة على جملة أخرى.
ونلاحظ أن هذه القراءة تُظهر الدهشة، والاستنكار من المؤمنين تجاه المنافقين الذين زعموا الإيمان، ولكن ظهرت حقيقتهم.
الثالثة: "ويقول" بالواو مع النصب، وهي قراءة أبي عمرو، وفيها خلاف بين العلماء على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه منصوب عطفاً على قوله: "فيصبحوا" المنصوب بإضمار "أن" في جواب الترجي بعد الفاء؛ إجراء للترجي مجرى التمني على رأي الكوفيين الذين يستدلون بعدة قراءات منها: قوله تعالى: ﴿فَنَنْفَعُهُ اَلَّذِكْرٰى﴾ [سورة عبس: ٤] بنصب: "ننفعه"، ويرى البصريون أن ذلك لا يجوز.

الوجه الثاني: أنه منصوب عطفاً على المصدر قبله، وهو الفتح كأنه قيل: فعسى الله أن يأتي بالفتح، وبأن يقول، أي: ويقول الذين آمنوا.
وقد ردّ السمين الحلبي هذا الوجه من ثلاثة أوجه: (١٣١)

(١٢٩) ينظر الدر المصون ٤/ ٣٠٥

(١٣٠) ينظر السبعة في القراءات ص ٢٤٥، والحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٥٤، والإتحاف ص ٢٥٤.

(١٣١) ينظر الدر المصون ٤/ ٣٠٥

الأول: أنه يؤدي إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وذلك أن الفتح على قوله مؤول بـ «أن» والفعل تقديره: أن يأتي بأن يفتح، وبأن يقول، فيقع الفصل بقوله: ﴿فِيصْبِحُوا﴾ وهو أجنبي لأنه معطوف على «يأتي».

الثاني: أن هذا المصدر - وهو الفتح - لا يراد به انحلاله لحرف مصدري وفعل، بل المراد به مصدر غير مراد به ذلك نحو: يعجبني ذكاؤك وعلمك.

الثالث: أنه وإن سلم انحلاله لحرف مصدري وفعل، فلا يكون المعنى على: «فعسى الله أن يأتي بأن يقول الذين آمنوا» فإنه ناب عنه نبواً ظاهراً.

الوجه الثالث: أنه منصوب عطفاً على قوله: "يأتي"، أي: فعسى الله أن يأتي ويقول. وقال مكّي القيسي مرجحاً الرفع على النصب الذي يرى أن فيه تكلفاً: "وحجّة من رفع الفعل: أنه جعل الواو عطفاً جملة على جملة، ثم تعطف مفرداً على مفرد، ويقوي الرفع: قراءة من قرأ بغير واو، ولا يجوز مع حذف الواو إلا الرفع على الاستثناء، والاستغناء بالضمير، الذي في الجملة الثانية، عن حرف العطف، والاختيار الرفع؛ إذ عليه الجماعة، ولظهور وجهه، ولترك التكلف فيه، كما احتيج إلى التكلف في النصب من تقديم لفظ مؤخر، وإثبات الواو، وحذفها واحداً، وحذفها أحب إليّ؛ لأن في حذفها دليلاً على قوة الرفع" (١٣٢) ويمكن القول: إن الجملة في قراءة النصب معطوفة على الفعل قبلها؛ فهي دالة على أن القول مقترن بالفعل السابق، ولكن هذه القراءة غير متواترة؛ لذلك رجحت قراءة الرفع.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٢٧].

في الفعلين "نعدّب" و "نكون" قراءات: (١٣٣)

الأولى: بالرفع فيهما، وهي قراءة نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، والكسائي، وذكر السمين الحلبي في هذه القراءة ثلاثة أوجه:

(١٣٢) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤١٢

(١٣٣) ينظر السبعة في القراءات ص ٢٥٥، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٩٤، والإتحاف ص ٢٦١.

أحدها: أن الرفع فيها على العطف على الفعل قبلها وهو "نُرْدُ"، ويكونون قد تَمَنَّوْا ثلاثة أشياء: الردَّ إلى دار الدنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم، وكوْنهم من المؤمنين.

الثاني: أن الواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمر، والجملة الاسمية في محصل نصب على الحال من مرفوع "نُرْدُ"، والتقدير: يا ليتنا نُرْدُ غير مكذّبين، وكائنين من المؤمنين، فيكون تَمَنَّى الرد مقيّداً بهاتين الحالتين، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمني.

الثالث: أن قوله: "نُكْذِبُ" خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استئنافية، لا تعلّق لها بما قبلها، وقد عطف الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداة التمني، وما في حيّزها، وليست داخلية في التمني، وإنما أخبر الله تعالى عنهم: أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يُكذّبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجملة، وما عطف عليها في محل نصب بالقول، كأنّ التقدير: فقالوا: يا ليتنا نُرْدُ، وقالوا: نحن لا نُكذّب ونكون من المؤمنين. (١٣٤)

ورجح الأخفش وجه الرفع؛ لأنه وجه الكلام. (١٣٥)

الثانية: نصبها ويكون بإضمار "أن" بعد الواو التي بمعنى "مع" كقولك: ليت لي مالاً وأنفق منه، وهذا النصب هو رأي جمهور البصريين، وقال أبو حيان: "وكثيراً ما يوجد في كتب النحو أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني... وليس كما ذكر؛ فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأن الواو لا تقع في جواب الشرط، فلا ينعقد مما قبلها، ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو الجمع، يعطف ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف يتعين مع النصب أحد محاملها الثلاثة، وهي المعية، ويميزها من الفاء، تقدير شرط قبلها أو حال مكانها، وشبهة من قال: إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهم أنها جواب" (١٣٦)

وذكر الرازي من أوجه النصب: أن الواو مبدلة من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نرد فلا نكذب، فتكون الواو ههنا بمنزلة الفاء، ويتأكد هذا الوجه بما روي أن ابن مسعود: كان يقرأ {فَلَا نُكْذِبُ} بالفاء على النصب، ومنها أيضاً أن يكون معناه الحال، والتقدير: يا ليتنا نرد غير

(١٣٤) ينظر الدر المنثور ٤/ ٥٨٦-٥٩٠

(١٣٥) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٩٧

(١٣٦) تفسير البحر المحيط ٤/ ٨١

مكذّبين ، كما تقول العرب: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن أي: لا تأكل السمك شارباً
للبن. (١٣٧)

الثالثة: رفع الفعل الأول، ونصب الثاني، وهي قراءة ابن عامر، وهي ظاهرة على ما ذكر في
الرفع والنصب.

الرابعة: نصب الفعل الأول، ورفع الثاني، وهي قراءة شاذة.
ونلاحظ أن قراءة النصب تدل على أن التمني شامل للفعلين معاً، فهم تمنوا أن يردوا لكي
لا يكذبوا، ولكي يكونوا من المؤمنين، وهذا تصوير لحالهم عن الوقوف على النار، والله أعلم.

□

(١٣٧) ينظر مفاتيح الغيب ١٢/ ١٥٩، وينظر التفسير البسيط للواحي ٨/ ٧٦.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن أن نقول: إنّ اختلاف الوظائف النحوية في القراءات القرآنية يؤدي معنى آخر إضافة إلى المعنى الأساسي الذي بُني عليه الحكم النحوي؛ لذلك فالمخالفة بين الوظائف النحوية تعد من أساليب التنوع، والتوسع في اللغة العربية لما يحتمله النصب من معاني مختلفة، فقد بُني عليها آراء نحوية مختلفة عند توجيه القراءات القرآنية.

وقد توصل البحث إلى نتائج من أهمها:

١. يعد تفسير الدر المصون من أعظم التفاسير حيث جمع بين المعاني، والبيان، والنحو والصرف، والقراءات وغيرها.
٢. اهتمام السمين الحلبي بالقراءات القرآنية، وتوجيهها وفق ما يحتمله النص القرآني، مع بيان أثرها في المخالفة بين الوظائف النحوية.
٣. أثر القراءات القرآنية في وقوع المخالفة بين الوظائف النحوية، واستحداث بعض القواعد النحوية ومنها: قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية حملاً للرجاء على التمني، وجواز رفع الفعل المضارع على الاستئناف، أو نصبه بإضمار "أن"، أو جزمه على العطف، ونصب الفعل المضارع بعد "أن" المخففة من الثقلية المسبوقة بفعل من أفعال الرجحان وغيرها من القواعد.
٤. أثر المخالفة بين الوظائف النحوية في تنوع الأحكام، واختلاف المعاني المحتملة للنص القرآني.
٥. أهمية القرينة النحوية في توضيح المخالفة بين الوظائف النحوية في القراءات القرآنية.
٦. اختلاف الأوجه الإعرابية أدّى إلى التوسع في اللغة، واستنباط الأحكام، وتقعيد القواعد.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. "النشر في القراءات العشر". تحقيق: علي محمد الضباع. (المطبعة التجارية الكبرى، بيروت).
٢. ابن جني، عثمان بن جني. "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).
٣. الحنبلي، عمر بن علي. "اللباب في علوم الكتاب". تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض. (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)
٤. ابن الصائغ، محمد بن حسن. "اللمحة في شرح الملحة". تحقيق الدكتور: إبراهيم بن سالم الصاعدي. (الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٢٤هـ)
٥. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. (الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية: بيروت: ١٤٢٢هـ)
٦. ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح التسهيل". تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون. (الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ).
٧. ابن مجاهد، أحمد بن موسى. "كتاب السبعة في القراءات". تحقيق: شوقي ضيف. (ط: ٢، مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ).
٨. ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن. "الرد على النحاة". تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البناء. (الطبعة الأولى، القاهرة: دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ)
٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق الأستاذ الدكتور: فخر الدين قباوة. (الطبعة الثانية، إسطنبول: دار اللباب، ١٤٣٩هـ)
١٠. أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي. "إبراز المعاني من حرز الأماني". (بيروت: دار الكتب العلمية).
١١. الأخفش، أبو الحسن. "معاني القرآن". تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعدة. (الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ)
١٢. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. "البيان في غريب إعراب القرآن". تحقيق الدكتور: طه عبد الحميد. (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ)
١٣. الأندلسي، محمد بن يوسف. "تفسير البحر المحيط". تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض. (ط: ١، بيروت: دار الكتب، ١٤٢٢هـ).
١٤. بشر، كمال. "دراسات في علم اللغة". (القاهرة: دار غريب للطباعة).

١٥. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. "دلائل الإعجاز". تحقيق: محمود شاكر. (القاهرة: مكتبة الخانجي)
١٦. الجوهرى، إسماعيل بن حماد. "تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط: ٤، بيروت: دار الملايين، ١٤٠٧هـ)
١٧. حسان، تمام. "مناهج البحث في اللغة". (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية).
١٨. الدمياطي، أحمد بن محمد. "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر". تحقيق: أنس مهرة. (ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)
١٩. الرازي، محمد بن عمر، "مفاتيح الغيب". (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
٢٠. الزجاجي، أبو القاسم، "الإيضاح في علل النحو". تحقيق: مازن المبارك. (الطبعة الخامسة، بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦هـ).
٢١. الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل" تحقيق: عبد الرزاق المهدي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٢٢. الساقى، فاضل مصطفى. "أقسام الكلام العربي". (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ).
٢٣. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق الدكتور: أحمد الخراط. (دمشق: دار القلم، ٢٠١١م).
٢٤. سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون. (الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ)
٢٥. صالح، محمد سالم. "أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى". (بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ).
٢٦. الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط: ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).
٢٧. العكبري، عبد الله بن الحسين. "التيان في إهراب القرآن" تحقيق: علي محمد الجاوي. (مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه).
٢٨. الفارسي، الحسن بن عبد الغفار. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي. (دمشق: دار المأمون، ١٤٠٧هـ)
٢٩. الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين. (مصر: دار المصرية)
٣٠. القيسي، مكي بن أبي طالب. "الكشف عن وجوه القراءات" تحقيق الدكتور: محي الدين رمضان. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ)

٣١. القيسي، مكي بن أبي طالب. "مشكل إعراب القرآن الكريم". تحقيق الدكتور: حاتم الضامن. (الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)
٣٢. المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب" تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. (بيروت: عالم الكتب).
٣٣. النحاس، أحمد بن محمد. "معاني القرآن". تحقيق: زهير غازي زاهد. (بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٥هـ).
٣٤. الواحدي، علي بن أحمد. "التفسير البسيط". (الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٠هـ).

Romanization of references

- 1- Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʿaṣhr". Investigation: Ali Muhammad Al-Daba' (The Great Commercial Press, Beirut).
- 2- Ibn Jinnī, 'Uthmān ibn Jinnī. "al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādh al-qirā'āt wa-al-īdāḥ 'anhā". Investigation: Ali Al-Najdi Nasif, Abdel Halim Al-Najjar, and Abdel Fattah Shalabi. (Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs).
- 3- al-Ḥanbalī, 'Umar ibn 'Alī. "al-Lubāb fī 'ulūm al-Kitāb". Investigation: Adel Abdel Mawgoud and Ali Muhammad Muawad. (1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH).
- 4- Ibn al-Ṣā'igh, Muḥammad ibn Ḥasan. "al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah". Researched by Dr. Ibrahim bin Salem Al-Sa'adi (First Edition, Islamic University, Deanship of Scientific Research, 1424 AH).
- 5- Ibn 'Aṭīyah, 'Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib. "al-muḥarrir al-Wajīz fī tafṣīr al-Kitāb al-ʿAzīz". Investigation: Abdul Salam Abdul Shafi Muhammad. (First Edition, Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah: Beirut: 1422 AH).
- 6- Ibn Mālik, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "sharḥ al-Tasḥīl". Investigated by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun. (First edition, Hijr Printing and Publishing, 1410 AH).
- 7- Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsā. "Kitāb al-sab'ah fī al-qirā'āt". Investigation: Shawqi Dayf. (2nd ed., Egypt: Dar Al-Maaref, 1400 AH).
- 8- Ibn Maḍā', Aḥmad ibn 'Abd al-Raḥmān. "al-radd 'alā al-nuḥāh". Investigation by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna. (First edition, Cairo: Dar Al-I'tisam, 1399 AH).
- 9- Ibn Hishām. 'Abd Allāh ibn Yūsuf. "Mughnī al-labīb 'an kutub al-a'arīb". Researched by Professor Dr. Fakhr al-Din Qabawa. (Second Edition, Istanbul: Dar al-Lubab, 1439 AH).
- 10- Abū Shāmāh, 'Abd al-Raḥmān ibn Ismā'īl al-Dimashqī. "Ibrāz al-ma'ānī min Ḥirz al-amānī". (Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah).
- 11- al-Akhfash, Abū al-Ḥasan. "ma'ānī al-Qur'ān". Investigated by Dr. Hoda Mahmoud Qara'ada. (First edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1411 AH).
- 12- al-Anbārī, Abū al-Barakāt 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Bayān fī Gharīb i'rāb al-Qur'ān Investigation by Dr. Taha Abdel Hamid. (Egypt: Egyptian Book Authority, 1400 AH).
- 13- al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "tafṣīr al-Baḥr al-muḥīṭ". Investigation: Adel Abdel Mawgoud and Ali Muawad. (1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub, 1422 AH).
- 14- Bishr, Kamāl. "Dirāsāt fī 'ilm al-lughah". (Cairo: Dar Gharib for Printing).
- 15- al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir ibn 'Abd al-Raḥmān. "Dalā'il al-iḥfāz". Investigation: Mahmoud Shaker. (Cairo: Al-Khanji Library).

16- al-Jawharī, Ismā'īl ibn Hammād. "Tāj al-lughah wa-ṣiḥḥ al-'Arabīyah". Investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar. (4th ed., Beirut: Dar Al-Malayin, 1407 AH).

17- Ḥassān, tmmām. "Manāhij al-Baḥth fī al-lughah". (Cairo: Anglo-Egyptian Library).

18- al-Dimyāṭī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Ithāf Fuḍalā' al-bshrfy al-qirā'āt al-arba'ah 'ashar". Investigation: Anas Mahra. (1st ed., Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH).

19- al-Rāzī, Muḥammad ibn 'Umar, "Maḥāṭib al-ghayb". (Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, 1421 AH).

20- al-Zajjājī, Abū al-Qāsim, "al-Idāḥ fī 'Ilal al-naḥw". Investigation: Mazen Al-Mubarak. (Fifth Edition, Beirut: Dar Al-Nafayes, 1406 AH).

21- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar. "al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq al-tanzīl wa-ūyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta'wīl" Investigation: Abdul Razzaq Al Mahdi. (Beirut: Dar Ihya' Al Turath Al Arabi).

22- al-Sāqī, Fāḍil Muṣṭafā. "aqṣām al-kalām al-'Arabī". (Cairo: Al-Khanji Library, 1397 AH).

23- al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-maṣūn fī 'ulūm al-Kitāb al-maknūn". Investigation by Dr. Ahmed Al-Kharat. (Damascus: Dar Al-Qalam, 2011).

24- Sībawayh, 'Amr ibn Uthmān. "al-Kitāb". Investigation: Abdul Salam Haroun. (Third Edition, Cairo: Al-Khanji Library, 1408 AH).

25- Ṣāliḥ, Muḥammad Sālim. "uṣūl al-naẓariyyah al-siyāqīyah al-ḥadīthah 'inda 'ulamā' al-'Arabīyah wa-dawr Ḥādhihi al-naẓariyyah fī al-tawṣil ilā al-ma'nā". (Research published in King Abdulaziz University Journal, 1428 AH).

26- al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "Jāmi' al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān". Investigation: Ahmed Muhammad Shaker. (1st ed., Beirut: Al-Risala Foundation, 1420 AH).

27- al-'Ukbarī, 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "al-Tibyān fī ihrāb al-Qur'ān" Investigation: Ali Muhammad Al-Bajawi. (Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Library).

28- al-Fārisī, al-Ḥasan ibn 'Abd al-Ghaḥfār. "al-Ḥujjah lil-qurrā' al-sab'ah". Investigation: Badr al-Din Kahwaji and Bashir Juwayjati. (Damascus: Dar al-Mamun, 1407 AH).

29- al-Farrā', Yaḥyā ibn Ziyād. "ma'ānī al-Qur'ān". Investigation: Ahmed Youssef Nagati and others. (Egypt: Dar Al Masryia).

30- al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. "al-kashf 'an Wujūh al-qirā'āt" Investigation by Dr. Muhyi al-Din Ramadan. (Beirut: Al-Risala Foundation, 1404 AH).

31- al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib. "mushkil i'rāb al-Qur'ān al-Karīm". Investigation by Dr. Hatem Al-Damman. (The Second Edition, Beirut: Al-Risala Foundation, 1405 AH).

32- *al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab" Investigation: Muhammad Abd al-Khaliq Udaymah. (Beirut: Alam al-Kutub).*

33- *al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. "ma'ānī al-Qur'ān". Investigation: Zuhair Ghazi Zahid. (Beirut: Alam Al-Kutub, 1425 AH).*

34- *al-Wāḥidī, 'Alī ibn Aḥmad. "al-tafsīr al-basīṭ". (First Edition, Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Deanship of Scientific Research, 1430 AH).*